

إرتريا ترفض مزاعم وزارة الخارجية الأمريكية



أثارت وزيرة الخارجية الأمريكية في بيان صحفي صدر في 20 مارس مرة أخرى اتهامات لا أساس لها وتشهير بحق قوات الدفاع الإرترية فيما يتعلق بالصراع المستمر منذ عامين في شمال إثيوبيا، والذي اندلع بسبب حرب التمرد المؤسفة التي شنتها زمرة وياني تقراي . الادعاء ليس جديدًا ، ودون أدلة واقعية . إنه يشكل تجسيدا واستمرارا للعداء غير المبرر والشيطنة التي انتهجتها الإدارات الأمريكية ضد إرتريا منذ عام 2009 لدفع أجندتها السياسية الخفية . إن العقوبات غير المشروعة والأحادية التي فُرضت على إرتريا وسلوك واشنطن في العامين الماضيين - الموجه أساسًا لإعفاء وياني تقراي وإنقاذها - تزيد فقط من تواطؤها ومساءلتها عن العواقب المأساوية التي تكشفت . وكما يحدث ، فإن حملة الشيطنة الرخيصة الحالية مصممة لابتزاز وترهيب إرتريا والحكومة الإثيوبية الفيدرالية من خلال اتهامات كاذبة ، وإبقائهما رهائن مع دعم وياني تقراي لإحداث المزيد من الفوضى . لتخلق الذرائع والظروف للتدخل غير المشروع والمستمر . واضح أيضًا أن توقيت هذا الإعلان ، يحدث عندما يتم تحدي السياسة الأمريكية المضللة عالميًا، خاصة في القارة الأفريقية . إن حقائق الأمر في هذه الحلقة الخاصة والدنيئة واضحة للغاية بحيث لا تستحق الكثير من التفصيل . وقعت الحرب المدمرة لأن وياني تقراي شنت هجمات عسكرية متعمدة وواسعة النطاق ومنسقة ضد القيادة الشمالية لإثيوبيا ، ما أسفر عن مقتل أكثر من 3000 جندي في حربها الخاطفة الأولى . تضمنت الخطط الحربية للزمرة هجمات صاروخية طويلة المدى على إرتريا في مرحلتها الأولية وحدها ، في انتهاك للمبادئ الأساسية للقانون الدولي . علاوة على ذلك ، فإن سلسلة جرائمها، بما في ذلك

التجنيد الجماعي والقسري لعشرات الآلاف من الأطفال في هجمات الموجات البشرية في منطقتي العفر والأمهرة في إثيوبيا ، كثيرة جدًا بحيث لا يمكن سردها هنا . لكن تم التقليل من شأنها عمدا ، وتم التعتيم عليها حيث ظل الهدف الأسمى للولايات المتحدة هو إنقاذ وياني تقراي في كل الظروف .في هذه الحالة ، لا ينبغي نزع المسؤولية الأخلاقية والقانونية ، مرة أخرى ، على مذبح الأولويات الجيوسياسية للولايات المتحدة .بعد كل شيء ، لا بد من التذكير بأن إدارة بايدن قد لجأت إلى القوة الكاملة للقانون لتوجيه الاتهام ، واتخاذ إجراءات قانونية صارمة ضد من تسميهم “العصاة” والذين قاموا باختراق مبنى الكابيتول في 6 يناير 2022 ، وبالتالي يجب على واشنطن أن تخلص نفسها من الأعمال المزدوجة والساخرة والتدخل غير المشروع .تتمتع شعوب إرتريا وإثيوبيا والمنطقة بأسرها بحقوق غير قابلة للتصرف لإيجاد حلول دائمة لمشاكلها .وفوق كل شيء، ليس للولايات المتحدة أي حق أخلاقي أو قانوني للعمل كمدعي عام وقاض في هذه الأمور .

وزارة الشؤون الخارجية

أسمرا

21مارس2023